

الأوليغارشية الحزبية في الجزائر

The partisan oligarchy in Algeria

مليلة بوسبيع *

طالبة دكتوراه- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

Malika.bousbai@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2018-11-19، تاريخ القبول: 2020-03-24 تاريخ النشر: 2020-04-28

الملخص:

تسعى الأحزاب السياسية للحصول على السلطة وتطالب بتحقيق الديمقراطية والتداول على كرسي الحكم، في حين أنها مطالبة بتطبيق الديمقراطية داخل فروعها، وهو ما يمثل تحدياً لمصادقتها فالديمقراطية داخل الحزب شرط أساسي لخلق مؤسسات فعالة ومستدامة تشجع ثقافة الحوار وتداول القضايا الحاسمة ومن ثم الملكية الجماعية للقرارات، كما أنها تقلص من الاستخدام الانتهازي والتعسفي للسلطة المفوضة للهيئات المنتخبة وهو ما يتعارض تماماً مع هيمنة الأوليغارشية وسيطرة الأقلية على القرار، ونظراً لأهمية التداول داخل الأحزاب ستركز هذه الدراسة على تقييمه على مستوى الأحزاب الجزائرية ومدى انعكاس ذلك على النظام الديمقراطي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأوليغارشية الحزبية؛ المؤسسة الحزبية؛ تفعيل التداول الديمقراطي؛ نزاهة الانتخاب

Abstract :

Political parties seek to gain power and calls for democracy and trading on judgment, while what is required is the application of democracy within its branches, which is a challenge to its credibility, because democracy within the party is a prerequisite for the creation of effective and sustainable institutions, and encourage the culture of dialogue and deliberation of critical issues and of collective ownership of decisions, It also reduces the opportunistic and arbitrary use of the authority delegated to the elected bodies, which is completely contrary to the dominance of the oligarchy and the minority's control over the resolution, and from the importance of intra-party trading, this study will focus on its assessment at the level of the Algerian parties and how this will be reflected in the democratic system in Algeria.

*Corresponding author, e-mail :Malika.bousbai@yahoo.com

Keywords: partisan oligarchy; party institutionalization; activating democratic trading; election integrity

المقدمة:

إذا كانت الانتخابات هي محور العملية الديمقراطية فإن الأحزاب السياسية هي الجهات الفاعلة في السياسة الانتخابية، فهي التي تقترح المرشحين وتتنافس على المناصب العامة وتتولى الحكم في حال فوز مرشحها. ومن هنا فإن تطوير النظام الديمقراطي في الدولة يستلزم الرجوع إلى هذه المنظمات وتنمية التداول داخلها نظرا لدورها في النظام السياسي ونوعية الحكم، ومن هنا ستركز دراستنا على تقييم الطابع المؤسسي للأحزاب الجزائرية ووسائل تفعيل الديمقراطية داخلها من أجل ضمان نزاهة الانتخاب وحرية التمثيل الديمقراطي ومن ثم الحصول على ثقة الشعب، فننطلق من الإشكالية التالية: هل تتمتع الأحزاب الجزائرية بثقافة التداول في المناصب على مستوى فروعها؟ وما هي درجة تمتعها بالطابع المؤسسي؟

وللإجابة على هذا الإشكال اعتمدنا في الدراسة على خطة بحث من خمس محاور، نتطرق في المحور الأول لنبذة عن الأحزاب السياسية في الجزائر منذ الاستقلال، وفي المحور الثاني لتقييم الطابع المؤسسي للأحزاب في الجزائر، أما المحور الثالث فخصصناه لدراسة مظاهر الأوليغارشية الحزبية في الجزائر، ثم نتطرق في المحور الرابع لكيفية تفعيل الديمقراطية التداولية داخل الأحزاب في الجزائر ونظرا لأثر الفساد السياسي على الأداء الحزبي في الجزائر فقد خصصنا المحور الخامس لظاهرة التزوير في الانتخاب، وختمنا الدراسة بمجموعة من التوصيات الضرورية لتفعيل التشاركية داخل الأحزاب وخارجها.

المحور الأول: نبذة عن الأحزاب السياسية في الجزائر

الأحزاب السياسية في الجزائر هي نتاج الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ومنذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي شهدت الجزائر صعودا وهبوطا في نظامها السياسي، فبعد إجراء تقرير المصير سنة 1962 ظهرت جبهة التحرير الوطني كقوة كانت قد ساهمت في السابق في تحرير الجزائر من الحكم الفرنسي، هذا الحزب الذي أنشئ سنة 1954 والذي قاد حرب الاستقلال كان مزيجا من الفصائل المختلفة الاشتراكيين والإسلاميين والقوميين الذين اجتمعوا كلهم تحت قيادة واحدة لمواجهة الاستعمار،⁽¹⁾ لذلك اعتبر محمد حربي أن "جبهة التحرير الوطني غيرت الحقل السياسي حيث أرغمت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها وهذا ما دفع تدريجيا إلى التحاق التشكيلات الأخرى بجبهة التحرير كأفراد، ولعب العمل المسلح الذي قامت به الجبهة والإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد من يرفضون أو يمتنعون عن الانضمام إليها دورا كبيرا في التحاق مناضلي التشكيلات السياسية الأخرى"،⁽²⁾ وبالتالي كانت جبهة التحرير الوطني تشكل حزبا واحدا يمثل مختلف التيارات السياسية في البلاد آنذاك، ودام نظام الحزب لأكثر من ثلاثين سنة.

استمرت قيادة الدولة تحت راية جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال إلى غاية حكم الرئيس شاذلي بن

جديد، إلا أن ما شهدته الجزائر خلال الثمانينات من عجز سياسي وركود اقتصادي والتي فجرت الوضع بظهور أعمال شغب واسعة النطاق عام 1988، ما دفع بالرئيس بن جديد لإجراء تعديل دستوري لإزالة الاضطراب القائم وكان نتيجة ذلك إدخال التعددية الحزبية في دستور 1989 الذي وافق عليه الشعب بالأغلبية ونص في المادة 40 منه "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"، وتم ترخيص أكثر من عشرين حزبا أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أصبحت في نظر الشباب الذين عانوا من نظام الحزب الواحد البديل المميز،⁽³⁾ وكانت الجبهة الإسلامية تنادي بالنظام القائم على الشريعة الإسلامية.

في 12 جوان 1990 أجرت الجزائر أول انتخابات محلية متعددة وكانت المفاجأة بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية الأصوات بنسبة 55,42 بالمائة في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على 31,64 بالمائة،⁽⁴⁾ وفي سنة 1991 حصلت الجبهة الإسلامية على 47 بالمائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية مما أثار قلق الجيش الوصي على الجمهورية وتسبب ذلك في إلغاء الانتخابات وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأدى الانقلاب إلى إنهاء الطابع الديمقراطي في الجزائر، وخلق حرب أهلية استمرت إلى غاية 1999 عندما ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبدأ عملية المصالحة بين الأطراف المتحاربة ووضع حدا للحرب الأهلية.⁽⁵⁾

وبالرغم من أن النظام السياسي الجزائري في الوقت الراهن يظهر بيئة لا تسمح لأحزاب المعارضة بتولي السلطة، إلا أنه بالرغم من ذلك تظهر تنوعا سياسيا لبعض الأحزاب التي لازالت تنبض بالحياة وتلقى دعما من الشعب فبالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني يوجد حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وهناك حزب حماس الإسلامي، وحركة الإصلاح وحزب العمال وأحزاب أخرى متوسطة وصغيرة، ويبقى النظام السياسي الجزائري غير مستعد لإدماج هذه الأحزاب في بلورة القرار الوطني ذلك أن السلطة تنظر إلى الأحزاب على أنها أدوات تعزز شرعيتها وتضمن الاستقرار، وتنظر الأحزاب المعارضة من جهتها لوضعيتها على أنها خلف وبدل عن القيادات الحالية لمؤسسات الدولة الجزائرية بدل أن تكون أداة لتقويم ونقد السلطة وهذا التناقض سيفشل أي محاولة للتحول الديمقراطي.⁽⁶⁾

المحور الثاني: تقييم المؤسسة الحزبية في الجزائر

يعتبر الحزب في الأنظمة الديمقراطية الطرف السياسي الذي لا غنى عنه حيث يساهم في تنظيم الشؤون السياسية ويخلق جوا من المنافسة للوصول إلى السلطة، ومع أن الحزب نظام مؤسسي إلا أن تمتعه بالصبغة المؤسسية بأبعادها التنظيمية والسياسية والتشاركية لا يخلو من التعقيد، فالمؤسسة تتطلب جعل الأحزاب كمؤسسات يسودها التنظيم وتعمل على تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها تحت قيادة تعمل على تسبيق مصلحة الحزب على مصالحها الشخصية، وتضمن التداول على الكرسي والتشارك في القرار بناء على مجموعة من المقاييس والمؤشرات التي حصرها البعض في مستوى التنظيم والاستقلالية والتماسك.⁽⁷⁾

وفي هذا الشأن كتبت بلقيس أحمد منصور في مؤلفها (الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي) أن فاعلية الأحزاب السياسية تتوقف على توافر العناصر المؤسسية وهي العناصر التي ترتبط بالتنظيم وبقدرة الحزب على الاستمرار بعد خروج واختفاء قيادته بالإضافة إلى درجة التعقد التنظيمي والوصول إلى الجماهير وبناء قاعدة شعبية.⁽⁸⁾

وفي النظم التمثيلية اعتبرت الأحزاب المؤسسية هي الأكثر فعالية في الأداء الديمقراطي، ومعنى ذلك أنه ليست كل الأحزاب على درجة واحدة من المؤسسة (institutionnalisation) ومن هنا يطرح التساؤل حول المقصود بمأسسة الأحزاب؟

في معنى المؤسسة، شاع عند المعاصرين إطلاق هذا اللفظ على فعل التخطيط والترتيب واستحداث النظم والتدابير، أما عن تحديده الإصطلاحي فلا نجد له نسبة علمية واحدة، فهو من المصطلحات المتداولة في كثير من الحقول المعرفية كعلم الاقتصاد، والقانون والسياسة وغيرها، ولكن المعنى الأقرب لمضمون البحث هو الذي يعرف المؤسسة بأنها «شكل من أشكال التعبير عن التعاون بين الناس... والميل بقبول العمل الجماعي وممارسته شكلا ومضمونا، نصا وروحا، وأداء العمل بشكل منسق قائم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة».⁽⁹⁾

وبالرغم من عدم وجود تعريف للمأسسة الحزبية كونها ظاهرة معقدة قد تؤثر على مجمل التنظيم الحزبي وعلى العلاقات بين الجهات الفاعلة فيه، إلا أنه يمكن القول بأنه عملية تنطوي على مجموعة من المراحل التي هي شكل من أشكال التحول التنظيمي يفرض على الحزب التغيير نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية تؤدي إلى إعادة تعريف الحزب، مثل الحصول على نتائج سيئة في الانتخابات تؤدي إلى التسبب بأزمة داخلية في المنظمة لاستحالة تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى إعادة هيكلة الحزب، لذلك اعتبر البعض أننا قد نرى أدلة على انخفاض مأسسة الحزب بالنظر لنتائج الانتخاب، وأن المؤسسة عملية تنطوي على تغير في التنظيم الحزبي بحيث تؤثر على قيادة المنظمة وعلى الفريق المهيمن فيها.⁽¹⁰⁾

ويرى Huntington أن إضفاء الطابع المؤسسي على الحزب هو العملية التي من خلالها تكتسب هذه المنظمات القيمة والاستقرار، وهو ما يتطلب ضرورة تمتع الحزب بالتماسك الداخلي والحكم الذاتي بمعنى درجة استقلالية الحزب عن الأطراف الخارجية وعن السيطرة التعسفية والسلوك المتناسك للمسؤولين عن الحزب، والشعور بالولاء للتنظيم الذي ينتمون إليه، وأيضا الجذور المجتمعية التي تضمن العلاقة القوية بين الحزب والمجتمع والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية.⁽¹¹⁾

وقدم Frederique Chadel مجموعة من النقاط التي تبرز مدى مأسسة الحزب وهي:⁽¹²⁾

1/ الخلافة على منصب رئاسة الحزب بسلاسة دون أن يتسبب ذلك في أزمة،

2/ مركزية صنع القرار مما يقتضي قوة القيادة،

3/ تماسك جميع هياكل الحزب،

4/ الاحتراف الاستراتيجي،

5/ تخصص الحزب.

أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب جعلت بعض أعضاء جمعية الشؤون الدولية بالأردن ينادون بضرورة مؤسسة العمل السياسي ليقصر على ثلاث أو أربع أحزاب تعبر عن التوجهات السياسية والبرامجية والعقائدية الموجودة وتمثل شرائح وأطياف المجتمع الأردني حيث اعتبروا أنه بالرغم من أن الانتخابات النيابية تقوم على أساس حزبي يؤمن بحرية التعبير إلا أن هناك أحزاب غير قادرة على تأطير الشارع أو استقطابه بما تطرحه من برامج وأفكار ولا تزال قاصرة على تلبية آمال الشعب وأن وجودها لا يؤدي للإصلاح السياسي وإنما يخلق التشرذم والانقسام،⁽¹³⁾ ومعنى ذلك أن التوجهات الحديثة لا تؤمن بالتعددية على أساس وجود عدد كبير من الأحزاب الضعيفة بل بوجود أحزاب مؤسسية كبيرة بتوجهات مختلفة تضمن تقوية المعارضة وتمثيل جميع الفئات فالعبرة بمؤسسة الأحزاب وليس بأعدادها وهذا الاتجاه يتفق مع المقولة الشهيرة لأفلاطون أنه «لا شيء يحقق بالمدينة أكبر من ذلك الذي حل فيها ربط بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة».⁽¹⁴⁾

ومما سبق يمكن القول أنه يمكن الحكم على الحزب بأنه يتمتع بالطابع المؤسسي بالنظر إلى الدعم الشعبي الذي يتمتع به هذا الأخير، وبندشاته في الساحة السياسية، وبمدى تماسك مناضليه والتزامهم بقانونهم الداخلي، وأيضا بتطبيق التداول على المناصب العليا في الحزب بحيث تعطى المناصب العليا للأكفاء الذين يمكنهم الحفاظ على ثبات الحزب واستقرار هياكله، وتكون لهم القدرة على ترك المنصب في حالة عجزهم عن أداء الدور المنوط بهم كحالة تراجع شعبية الحزب.

وبالرجوع للأحزاب الجزائرية فإن المتفحص للنشاط الحزبي يلحظ العدد الكبير للتيارات الحزبية الذي فاق الخمسين حزبا، كما أنها تحتل مركزا ما بين الجمعية وما دون الحزب وهي تختلف في أغلبيها عن الأحزاب المؤسسية فلا يلمح نشاطها إلا في المواعيد الانتخابية، بل إن بعضها غير معروف أصلا عند الرأي العام، وفي هذا الصدد صرح المحلل السياسي صالح سعود أن «الحركة الحزبية بالجزائر عرفت تطورا غير مؤسس علميا وعمليا وهو ما جعلها تتكاثر بسرعة من جانب تكوينها المتسرع»، كما أن التعددية في الجزائر تعاني من تفاقم النزعة الانشطارية داخل هذه المنظمات التي تجد مبررها في ضعف الحوار العجز عن التدبير الديمقراطي للاختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان ظاهرة الإقصاء في حين أن المطلوب في الأحزاب المؤسسية هو أن تسود ثقافة الاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر في إطار المصلحة العليا للحزب، بالإضافة إلى ضرورة وجود شرعية حزبية مؤثرة على المواطن وتهتم بتلبية احتياجاته ومعرفة انشغالاته.⁽¹⁵⁾

ولقياس درجة مؤسسية الأحزاب في الجزائر سنقوم بمقارنة بين عينات من الأحزاب التي تنتمي لتيارات مختلفة وهي حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) وهوتياروسطي، وحركة مجتمع السلم (HMS) وهي تيار إسلامي،

والتجمع الوطني الديمقراطي (RND) وهي تيار ديمقراطي أو علماني واخترنا هذه الأحزاب تحديدا كونها تعتبر من أقدم الأحزاب في الجزائر وتحظى بالدعم الشعبي بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى الحديثة النشأة التي تعتبر ضعيفة من حيث المؤسسة ومن حيث النشاط كما أن معظمها غير معروف للمواطن الجزائري نظرا لنشاطها غير الملموس، وسنعمد في المقارنة على جدول يتضمن أهم الأسس التي ذكرها كل من Mathias Basedau و Alexander Stroh كمبادئ تحدد درجة مؤسسة الأحزاب.⁽¹⁶⁾

الحزب	الجدور المجتمعية		الحكم الذاتي			التنظيم الداخلي	
	بداية الحزب	تغيرات الدعم الانتخابي ⁽¹⁷⁾	التناوب في قيادة الحزب	قوة العضوية	التقدير الشعبي في التشريعات الأخيرة	المؤتمرات الحزبية	تماسك الجماعة البرلمانية
جبهة التحرير الوطني FLN	1954	1997- المركز 3 2002- المركز 1 2007- المركز 1 2012- المركز 1 2017- المركز 1	منذ الاستقلال تناوب على قيادته 11 أمينا عاما ⁽¹⁸⁾	/	<u>2012</u> (45,02%) <u>2017</u> (35,49%)	منتظمة	نسبية
حركة مجتمع السلم HMS	1991	1997- المركز 2 2002- المركز 4 2007- المركز 3 2012- لم يحصل على مقاعد 2017- المركز 3	تداول على قيادتها ثلاث رؤساء منذ تأسيسها	/	<u>2012</u> (00,00%) <u>2017</u> (07,14%)	منتظمة	نسبية
التجمع الوطني الديمقراطي RND	1997	1997- المركز 1 2002- المركز 2 2007- المركز 2 2012- المركز 2 2017- المركز 2	تولى الأمانة أحمد أويحي منذ تأسيس الحزب ⁽¹⁹⁾	/	<u>2012</u> (14,71%) <u>2017</u> (20,99%)	منتظمة	نسبية

الجدول كما هو مبين يحتوي على أهم العناصر التي من خلالها يمكن قياس درجة مؤسسة الحزب وإن كان التعرض لبعض العناصر صعبا بسبب قلة البيانات مثل درجة العضوية التي تركنا خانتها فارغة نظرا لانعدام المعطيات الإحصائية لمنحراطي الأحزاب وصعوبة تقديرها حتى من قبل القيميين عليها، ونذكر في هذا الصدد تصريح رشيد عساس عضو المكتب السياسي المكلف بالانخراط والعضوية لحزب جبهة التحرير الوطني لصحيفة صوت الأحرار بأنه «على الرغم من أن حزب جبهة التحرير الوطني يعرف كل سنة إقبالا للمنخرطين الجدد إلا أن العزوف يتراوح كذلك ما بين 20 إلى 30 بالمائة الأمر الذي جعلنا نجعل مدى تطور الهيكل النضالي للحزب»⁽²⁰⁾ بعيدا عن ذلك يتوضح لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر أكبر الأحزاب الجزائرية بالنظر إلى سن الحزب والولاء الشعبي الداعم للتيار الوسطي وأيضا حفاظه على التداول في القيادة حيث كانت أطول قيادة للحزب بزعامة الشاذلي بن جديد (1979-1992) وأقصرها لمحمد خيضر (1962-1963)، أما بالنسبة

للمؤتمرات الحزبية فكل الأحزاب حريصة على انتظام مؤتمراتها، إلا أنها جميعها شهدت انشقاقات وعدم التماسك في كتلها البرلمانية لذلك وصفنا تماسك الجماعة البرلمانية (بالنسبي) في الجدول السابق، حيث اعتبر المحلل السياسي إدريس عطية أن «الانشقاقات والحركات التصحيحية أصبحت ظاهرة طبيعية داخل الأحزاب الجزائرية وأن أبرز الأسباب الدافعة لوجود هذه الانشقاقات تكمن في عدم وجود الطابع الديمقراطي داخل الأحزاب، حيث تتخذ في العادة القيادات الحزبية القرار لوحدها وتتجه لرغباتها الشخصية المصلحية في إطار شخصنة الحزب» كما اعتبر إدريس عطية وسانده في الرأي قيادي حزب جبهة التحرير الوطني محمد الصغير قارة أن حركات التصحيح والتقويم داخل الأحزاب ظاهرة إيجابية إذ يعد وجودها أصلا للتعددية الحزبية وأن غياب هذه الأخيرة يضرب الفكر الديمقراطي في العمق ويغيب الملامح الأساسية للديمقراطية،⁽²¹⁾ وفي ذات السياق اعتبر فريد هبازي القيادي في حركة البناء الديمقراطي أن «لانشقاقات الحزبية بعد للتحول من حزب إلى آخرون هيئة لأخرى وأن هذا التحول يكون إيجابيا إذا أعطى إضافات جديدة للمجتمع وإذا كان من أجل المناضلة لتحقيق أهداف الحزب السامية وتفعيل برامجه التي تأسس من أجلها وسعى لتحقيقها»،⁽²²⁾ ومعنى ذلك أن أغلب السياسيين في الجزائر يعتبرون الانشقاقات الحزبية مظهرا إيجابيا للديمقراطية ولا تؤثر على مؤسسة الحزب وإنما تقومه أكثر وتزيد من قوته.

وبالرجوع للجدول السابق نلاحظ أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي لا يقل أهمية عن حزب جبهة التحرير الوطني بالرغم من حداثة تأسيسه مقارنة بالآخر، حيث أثبتت نتائج الانتخابات درجة مؤسسية الحزب لذلك أطلق عليه الجنين الذي ولد عملاقا نظرا لتلقيه الدعم الشعبي وتحصله على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 ب 156 مقعد من أصل 380 مقعد متجاوزا حزب الأفلان وهي نفس السنة التي تأسس فيها الحزب.⁽²³⁾

المحور الثالث: مظاهر الأوليغارشية الحزبية في الجزائر

في علم الاجتماع غالبا ما يستخدم مفهوم الأوليغارشي لوصف اتجاه نحو السيطرة الهرمية في المنظمات، وقد قدم ليتش تعريفا لها بأنها «تركيز السلطة غير المشروعة المتأصلة و/أو النفوذ للأقلية بحيث أن الأمر الواقعي الذي تريده الأقلية هو عموما ما يأتي عندما يتعارض (سواء بشكل نشط أو سلبي) مع رغبات الأغلبية».⁽²⁴⁾ فالأوليغارشية هي أنظمة سياسية تهيمن عليها أقلية من الأفراد والأسر الذين لديهم تركيز الموارد المالية، والذين يستخدمون جزءا من تلك الموارد للدفاع السياسي عن ثروتهم ودخلهم.⁽²⁵⁾

في الجزائر تنتفي الديمقراطية والتداول على المستوى الداخلي للأحزاب خصوصا عند الترشيحات للحملات الانتخابية حيث يتحكم في القوائم الانتخابية قادة وزعماء الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح ومجموعات الضغط وأصحاب المال، الأمر الذي يجعل الأقلية تسيطر على دواليب الحزب وهو ما يؤدي في الغالب إلى الانشقاق والضعف الحزبي وقلة الولاء.⁽²⁶⁾

فالملاحظ في الأحزاب الجزائرية التي تطالب دائما بالتداول على السلطة، أنها أدارت ظهرها للممارسة الديمقراطية داخل تنظيمها وأغلقت باب التداول على رئاسة الحزب، حتى أن بعض زعماء الأحزاب أصبحت أسماءهم أكثر دلالة من اسم الحزب نفسه على غرار حزب ربايعين (عهد 45) وحزب لويضة حنون (حزب العمال)، وجمية تواتي (الجمية الوطنية الجزائرية)، وبخلاف هذا تغير أحزاب أخرى قيادتها بعيدا عن أشراف الديمقراطية مثل حزب جمية التحرير الوطني الذي عرف تداولاً لست أمناً منذ إقرار التعددية دون وجود نمط ديمقراطي في أسلوب التداول، فوصول عبد الحميد مهري إلى الأمانة سنة 1988 كان عن طريق الإطاحة بالتيار المحافظ في الحزب الذي رفض إصلاحات بن جديد، كما أن تولي بوعلام بن حمودة منصب القيادة عام 1996 كان عن طريق ما عرف بالانقلاب العلمي الذي تولاه نخبة من الحزب على رأسهم عبد القادر حجار وعبد الرحمن بلعياط، كما تمت الإطاحة ببوعلام بن حمودة عندما عبر عن غضبه من السلطة التي لا تستشير الحزب في القرارات وخلفه بن فليس إلى غاية 2003 عندما عرف الحزب أزمة داخلية وتمت الإطاحة به واختير بعدها بلخادم الذي فقد منصبه أيضاً بأزمة داخل الحزب،⁽²⁷⁾ تولى بعدها سعيداني المهمة ثم خلفه جمال ولد عباس، هذا النهج في اختيار الأمانة العامة للحزب عبر عنه عبد الرحمن سعيدي عضو مجلس الشورى لحركة مجتمع السلم «بغيباب العمل الديمقراطي بجميع أشكاله الانتخابية أو التزكية ومرض الزعامة الذي يستهوي القياديين مما يصعب عملية التغيير، بالإضافة إلى وجود جماعات داخل الأحزاب تتحكم في أعلى الهرم».⁽²⁸⁾

وبالرغم من أن أغلب السياسيين يتفقون على الدور الحاسم الذي تؤديه الأحزاب السياسية في توفير الصلة بين الحكام والشعب، إلا أنه لا تزال الأحزاب السياسية خصوصاً في الدول النامية تعاني من الأوليغارشية التي تجعل المناصب القيادية حكراً على أصحاب المال والنفوذ والمقربين منهم الذين جعلوا من أموالهم وسيلة للوصول إلى السلطة ومن السلطة وسيلة لحماية الأموال ومضاعفتها، مما أدى إلى انخفاض العضوية داخل هذه الأحزاب ووجود صراعات خطيرة وأداء انتخابي متدنٍ وهو ما انعكس سلباً على العلاقة بين الشعب والسلطة بوجود اعتقاد أن أعضاء الحكومة والنواب الموجودين في مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية بدل حل مشاكل المواطنين وهو ما أثر سلباً على نسب المشاركة في الانتخابات.

وقد كتب بودفع علي في مقاله المعنون (نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي الجزائري أنموذجاً) أن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في الجزائر لا يمكنها أن تتيح أي إمكانية لممارسة الديمقراطية في ظل وجود القلاع الحزبية المنغلقة على نفسها التي تنعدم في داخلها إمكانية الاختيار الحر،⁽²⁹⁾ كما أكد المحلل السياسي محمد سليم قلالة «أنه يفترض من الأحزاب أن تقود مشروع التوعية بالتداول داخل فروعها فإذا لم تهتم بهذه العملية لا يصبح لدينا أي أمل في الخروج من الواقع المرير الذي نعيشه وبهذه الصفة تفقد الأحزاب طابعها القيادي وتفقد الثقة من المجتمع»⁽³⁰⁾ وهو الأمر الذي ينعكس على النظام الديمقراطي ككل.

ومع ازدياد القلق في فقدان ثقة الشعب أصبح من الضروري المبادرة بإصلاح الأحزاب السياسية واستعادة

شرعيتها بالتركيز أولاً على تنظيمها الداخلي، حيث تتميز الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية بهيكل تنظيمي من الأعلى إلى الأسفل وتكون سلطة وضع القرار مركزية مما لا يسمح بترك مجال لاتخاذ قرار تداولي وإشراك أعضاء الحزب،⁽³¹⁾ وتغيير الوضع يقتضي تفعيل الديمقراطية داخل الحزب والتشارك في صياغة السياسة وفي الترشيح والمشاركة في اتخاذ القرار والتداول في القيادة.

المحور الرابع: تفعيل الديمقراطية التداولية داخل الأحزاب

تحتاج الديمقراطية كمفهوم سياسي إلى آليات محددة لتطبيقها واقعياً تبدأ من الأحزاب السياسية التي هي منظمات تمثل شرائح اجتماعية تدافع عن مصالح المجتمع، ولذلك يقتضي قيام الديمقراطية كنظام في الدولة إلى تفعيل الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وقد عرف الحزب الديمقراطي بأنه «الحزب الذي ينشأ في مناخ ديمقراطي ويعمل بشفافية ويرتكز نشاطه وبناءه التنظيمي وهيكله على الديمقراطية، وتكون المشاركة حاضرة في قيمه وسلوكه اليومي ويكتسب الحزب صفة الديمقراطية من خلال قبوله بتعددية الأحزاب ووجود أحزاب أخرى منافسة، وأن يؤمن بحرية التعبير والرأي والحوار ويسمح بانتفاء المواطنين إليه دون تمييز عرقي أو مذهبي أو ديني، ومعياريه للانضمام صفة المواطنة فضلاً عن إيمانه بتداول القيادة في الحزب، وأن يلتزم بالتعامل الديمقراطي في صفوفه ولا يسمح لقلّة من الأفراد بممارسة دور الوصاية على بقية الأعضاء».⁽³²⁾

والديمقراطية داخل الأحزاب يمكن أن تتعرض للخطر بسبب عدة عوامل منها الإدارة الداخلية وسوء الاتصالات وعدم وجود تغيير في القيادة وتهيئ أعضاء الحزب، فهذه العوامل قد تخلق وضعاً تسيطر عليه الأقلية على شؤون الحزب دون إيلاء الاعتبار للأعضاء الآخرين ولذلك اعتبر محمد الصغير قارة أن «الديكتاتورية التي تتمتع بها الأقلية داخل الأحزاب الجزائرية تؤدي إلى تسيير الأحزاب بطريقة فردية تفتقد إلى الشفافية ولا تحترم القوانين الداخلية وأن أي تنظيم تنعدم فيه القيادة الجماعية ويغيب فيه عنصر التشاور في اتخاذ القرار وانعدام الحوار يؤدي إلى هشاشة الأحزاب وتصدها».⁽³³⁾

والأحزاب السياسية بوصفها منظمات معقدة مقاومة للتغيير يقتضي تطبيق الديمقراطية داخلها بحسب رأي الأستاذ ميلود بلقاضي جعل الأحزاب تنفتح على كل المبادرات من الأعضاء بكيفيات مقننة ومعقنة لاحتواء كل الأفكار والأطروحات والتصورات والمبادرات بهدف تطوير وتأهيل الحزب وقيادته وهيكله حفاظاً على استمرار وحدة الحزب التي تقتضي تعايش مناضليه بالرغم من الاختلاف داخل الوحدة، وعلى التيار الذي يروم الإصلاح من داخل الحزب أن يبني أفق إصلاحه على مبادئ الوضوح والعقلنة والتدرج والمصلحة العامة للحزب.⁽³⁴⁾

ولاحظ البعض أن الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية لم تحظى بانتباه المجتمع الدولي حيث جرى اعتبارها منذ مدة طويلة بأنها اتحادات خاصة ينبغي أن تكون مؤهلة للتنافس بحرية في الانتخابات وتتحكم في عملياتها وهيكلها الداخلية، وفي هذا المنظار كانت تعتبر أي ضوابط قانونية من قبل الدولة أو أي تدخل خارجي

من قبل الوكالات الدولية ضارة يمكنها تشويه أو قمع التنافس في التعددية الحزبية،⁽³⁵⁾ باستثناء الضوابط التي تتعلق بالرقابة على تمويل الأحزاب ومدى مطابقة نشاطها لقانونها الداخلي.

وتم اقتراح بعض الطرق للبناء الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والبدائية تكون من خلال نظامها الداخلي الذي ينبغي أن تعزز نصوصه النهج التداولي على المناصب القيادية بحيث يضمن للأطراف الناشطين الحق في صنع القرار على جميع مستويات الحزب ومنحهم دورا في اختيار القيادة والمرشحين، ومن خلال ضمان اللامركزية في صنع القرار وتعزيز إشراك المرأة والأقليات العرقية ومن ناحية أخرى يقتضي النهج الديمقراطي الالتزام ببعض السلوكيات وهي السماح للأعضاء بالتعبير عن آرائهم بحرية، وتشجيع حرية الرأي وإخضاع قادة الحزب للمساءلة، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التحويلية للزعيم أو قائد الحزب السياسي، هذه القدرة هي مؤشر مهم لجهود التغيير التي قد تتعرض للمقاومة الداخلية للمنظمة.⁽³⁶⁾

المحور الخامس: محاربة التزوير في الانتخاب

سيطرة الأقلية على القرار داخل الأحزاب قد يكون له تأثير أوسع في حالة وصول الحزب إلى السلطة بنفس العقلية القائمة على الفكر الأوليغارشي، إذ يستحوذ على مقاليد الحكم ويقصي بقية الأحزاب الأخرى على المشاركة في الحكم، وبالتالي يؤثر على أهم مبدأ من مبادئ النظام الديمقراطي وهو مبدأ التداول على السلطة، وهو المظهر التي تعيشه الجزائر منذ الاستقلال إذ يلاحظ سيطرة نفس النخبة السياسية المنتمية لجيل الثورة مما أحبط تعاقب الأجيال على السلطة لأن رؤساء الأحزاب وقيادات الجيش ينتمون إلى جيل الثورة، وعدم سماحها للأحزاب التي لا تتفق مع رئيس الجمهورية من اقتسام السلطة أو المشاركة في الحكم،⁽³⁷⁾ ومن هنا فإن تفعيل التداول يقتضي الرجوع للإرادة الشعبية من خلال تكريس نزاهة الانتخاب.

حيث يمكن للانتخابات أن تعزز قيم الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والأمن، كما يمكن لها أن تتسبب في تقويضها ولهذا السبب فإن تعزيز النزاهة في الانتخاب ومحاربة التزوير يعد أمرا بالغ الأهمية في تكريس التداول، وتعزيز ثقة الشعب بالحكومة وبالمنتخبين وبالأحزاب السياسية في الدولة، ذلك لأن الحكومة والبرلمان يكتسبون الشرعية بالاستناد على مصداقية الانتخاب.

وتعزيز النزاهة في الانتخاب هو مسؤولية لجميع أصحاب المصلحة ولا يقتصر الأمر على الدول أو التشريع أو إنشاء المؤسسات أو وضع مدونات السلوك وغيرها من الآليات ولكنها تهم أيضا الأحزاب السياسية ومجموع المرشحين وأنصارهم في الجانب غير الرسمي.

تستند الديمقراطية الانتخابية إلى مبدأ المنافسة الحرة والمفتوحة بين الأحزاب السياسية التي تمثل برامج لسياسات متباينة ومجموعة من المرشحين وقطاعات من المجتمع بحيث يكون للمواطنين مجموعة من الخيارات الحقيقية في صندوق الاقتراع، لأن تقييد المنظمات الحزبية يحد من قدرة المواطنين على التعبير عن مطالبهم وعن تفضيلاتهم ومساءلة الحكام، وفي هذا الصدد ينبغي على القانون أن يعامل جميع الأطراف على

قدم المساواة بدل التمييزيينها تبعاً لفلسفتها السياسية أو مبادئها التوجيهية أو برامجها، وينبغي أن يكون للأحزاب الحق في التنظيم وحرية الرأي والتعبير، وأن يكون نشطاء الحزب أحراراً في التجمع وفي المسيرات السلمية، وأن يكون لقادة الأحزاب حرية نشر آرائهم وينبغي السماح لمسؤولي الحزب بإدارة الشؤون الداخلية للحزب بحرية وأن يكون للمرشحين الحق في القيام بحملة انتخابية.⁽³⁸⁾

ويستند الانتخاب إلى مجموعة من المبادئ التي تضمن تعزيز الديمقراطية وهي:

الحياة: وهو يتم من قبل الهيئات المشرفة على الانتخاب في تعاملها مع الأطراف من مرشحين وناخبين ومراقبين، فالمقصود بالحياد هنا هو حياد القوانين والقواعد والأنظمة المنظمة لعملية الانتخاب وكذلك حياد الهيئة أو الإدارة المشرفة في تنفيذها لتلك القوانين والقواعد، حيث أن نزاهة الانتخابات تقوم على مدى حياد السلطة القائمة على إجراء الانتخابات وتمكينها للحزب الذي يحظى بثقة أغلبية الناخبين من تولي الحكم دون تزوير،⁽³⁹⁾ وقد عملت الجزائر على حماية هذا المبدأ من خلال النصوص القانونية وأيضاً بإنشاء لجان وطنية تشرف على مراقبة العملية الانتخابية، إلا أن هذا يبقى غير كافٍ بل يلزم أيضاً إيجاد ضمانات سياسية في إلزام الحكومة والرئاسة باحترام القانون من خلال الإشراف القضائي على الانتخابات أيضاً.⁽⁴⁰⁾

مبدأ الانتظام في العملية الانتخابية: يقصد هنا بانتظام احترام النظام السياسي للمدة المحددة دستوريا لإجراء الانتخابات دون افتعال أسباب أو ظروف استثنائية لتأجيل العملية الانتخابية، وضمان التداول على السلطة.

مبدأ سرية الاقتراع: حيث أن انتهاك الحق في سرية الاقتراع قد يؤدي إلى تعطيل إرادة الناخبين الحرة والمساس بحرية ونزاهة الانتخاب.

مبدأ التعددية: وهو شرط لصيق بالديمقراطية، وهي نوعان، تعددية فعلية تقوم على توفير جوتنافسي حردون التمييز بين الأطراف السياسية، مع غياب أي شكل من أشكال التقييد للمبادرات الحزبية أما الصورية فتقوم على هيمنة حزب السلطة (مظهر من مظاهر الأوليغارشية) فهي ديمقراطية مظهرية يغيب عنها جوهر الحرة والمواطنة.

مبدأ نزاهة الانتخابات: ويرتكز بالدرجة الأولى على النظام الانتخابي أي مجموعة القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات ومن يحق له ممارسة حق الاقتراع وكيفية تحديد الدوائر الانتخابية، كما يشمل أيضا العملية الانتخابية بدءا من التسجيل الأول للمقترعين مروراً بالدعاية الانتخابية إلى غاية التصويت والنزاهة الإعلامية وإلمام الناخبين ببرامج المتنافسين دون تدخل أو احتكار يفسد نزاهة الانتخاب.⁽⁴¹⁾

إلا أن نزاهة الانتخابات لا تتحقق إذا اتخذت الأحزاب السياسية سلوكا غير مرخص به من أجل الفوز بالانتخاب من خلال عمليات الاحتيال الانتخابي، والفساد المرتبط بالتمويل السياسي والضغط وتضارب المصالح، لذلك فإن مصداقية الانتخابات تطرح لنا إشكالية الفساد السياسي ومدى تأثيره على النهج

الديمقراطي في الدولة.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على المصالح العامة كان ذلك دليلا على وجود فساد سياسي،⁽⁴²⁾ وقد أظهرت التجارب أن الفساد السياسي لا يفصل بين النخبة السياسية والمجتمع فحسب، بل يقوض مفهوم التمثيل الديمقراطي في حد ذاته، وهناك مجموعة من الأسباب التي تزيد من هذه الظاهرة وهي:

- 1/ التنافس القوي بين الفصائل السياسية وجماعات المصالح على موارد الدولة،
- 2/ الفقر الشديد الذي يغذي شراء الأصوات ويجعل المشاركة الشعبية في السياسة أكثر صعوبة،
- 3/ عدم مبالاة الناخبين وضعف النشاط المدني وعدم وجود وسائل إعلام مستقلة،
- 4/ السيطرة على الدولة من قبل مصالح أحادية (أقلية مهيمنة).⁽⁴³⁾

يشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثل تحديا قويا للقيم الديمقراطية وهي أمور تعمقت في معظم دول العالم، ولذلك يجب مكافحتها من خلال وضع قواعد للتمويل السياسي خصوصا ما يتعلق بشراء الأصوات في الانتخابات وتقرير عقوبات صارمة على ذلك، ووضع قواعد وإجراءات تختص بمراقبة التبرعات المخصصة للأحزاب السياسية منعا لحصولهم على أفضليات تخولهم الحصول على الربح السياسي والتحقق من فاعلية أنظمة الرقابة وأنظمة فرض تطبيق القانون.⁽⁴⁴⁾

والقضاء على الفساد السياسي يقتضي أيضا القيام بإصلاحات ديمقراطية من خلال وضع القوانين اللازمة لمنع الفساد والمعاقبة عليه بدءا من القضاء المستقل إلى صحافة حرة ومعارضة سياسية نشيطة كما لاحظ البنك الدولي أن هناك بعض القواعد التي يمكن أن تثبت فعاليتها في ردع السلوك الفاسد مثل مدونات السلوك واللجان التأديبية والكشف عن موارد الأحزاب بما في ذلك الهدايا وغيرها من الاستحقاقات وقوانين تمويل الأحزاب، وقوانين حرية المعلومات وقانون حماية المبلغين عن المخالفات لتشجيع الإبلاغ عن قضايا الفساد، فنظم النزاهة السياسية تتألف من مجموعة من التدابير المترابطة المصممة للحد من الآثار الضارة للظاهرة،⁽⁴⁵⁾ ولو أن تطبيقها واقعا صعب التحقيق خصوصا في الدول النامية التي يهيمن على الحكم فيها أقليات لا تتوانى عن استعمال الطرق الشرعية وغير الشرعية للمحافظة على مناصبها وسلطاتها حتى ولو تعارضت مع الصالح العام.

الخاتمة:

الجزائر وإن اعتمدت النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، إلا أنها كما لاحظنا تفتقد إلى ثقافة التداول سواء على المستوى الداخلي للأحزاب أو على مستوى هرم السلطة، فقد استحوذت الأقلية على

المناصب العليا داخل الأحزاب بحيث لم يتغير الأمناء العامون لبعض الأحزاب من تاريخ إنشاء الحزب نفسه وهناك أحزاب أخرى كثيرة تفتقر إلى الطابع المؤسسي فنجدها غير معروفة للرأي العام ولا تحظى بالدعم الشعبي ولا تقوي أيضا صفوف المعارضة فلا يلمح نشاطها أصلا على الساحة السياسية، أما بالنسبة لهرم السلطة فقد اقتصر منذ الاستقلال على جيل الثورة كما سبق الذكر، ومن هنا فإن البعد الديمقراطي للنظام الجزائري مغيب إذا ما نظرنا إلى الجانب المتعلق بمبدأ التداول، وهو ما ساهم في تدني ثقة الشعب وانخفاض مستوى المشاركة في الانتخاب.

ومن أجل تقييد استحواذ الأقلية على القرار وتفعيل التداول نختم دراستنا ببعض التوصيات كما يلي:

1/ ضرورة مأسسة الأحزاب السياسية من خلال تشجيع التداول والمشاركة في القرار داخل فروعها، وخلق بيئة تسمح بحرية الرأي والتعبير على أساس التعايش السلمي داخل الأحزاب، وتحفظ لسائر مناضلي الحزب حقوقهم وحياتهم في إطار النظام الداخلي للحزب.

2/ تخليق سلوك أصحاب السلطة السياسية من وزراء حكوميين وكبار موظفي الخدمة المدنية وكذلك الناخبين والمرشحين لضمان نزاهة الانتخاب، ومراجعة القوانين الناظمة للعمل السياسي باعتبارها الضمانة الأساسية في إجراء انتخابات نزيهة.

3/ منع وتثبيط استخدام السلوكيات الفاسدة للمحافظة على السلطة أو الفوز بالانتخاب من خلال دعوة الأحزاب السياسية لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمون إليها بغية تحقيق مصالحهم الخاصة، وتوسيع دور القضاء في الرقابة على الانتخابات.

4/ وضع قواعد للتمويل السياسي ومراقبة الإنفاق السياسي، وسن التشريعات التي تضمن حياد وسائل الإعلام وعدم انحيازها لأي مرشح في الانتخابات.

5/ تعزيز استقلالية القضاء وتطبيق الشفافية وحرية الوصول للمعلومات وتفعيل وتقوية صلاحيات الهيئات المستقلة المكلفة بالانتخاب وتدعيم وسائل الرقابة المخولة لها.

6/ تعزيز المصداقية والثقة العامة لزيادة المشاركة في الانتخاب.

7/ تنشيط دور الإعلام ومجموعات المجتمع المدني في رصد أداء الأحزاب السياسية وأصحاب السلطة السياسية خصوصا السلوكيات المتعارضة مع متطلبات النزاهة والصالح العام مثل التمويل السياسي كما تسهم المعارضة الفعالة والقوية في الرقابة المنتظمة على الحكومة.

الهوامش:

1/ Tahir Kilavuz, Algeria (Country Report Based on Data 1962-2012), V-Dem Country Report Series, University of Gothenburg, N° 08, October 2015, Page 03.

2 توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-

2006، ص 83.

3 أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 04، 2006، ص 124.

4 أحمد سويقات، نفس المرجع، ص 125.

5Tahir Kilavuz, OP-CIT, page 04.

6 محمد بوضياف. الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية. دارالمجدد للنشر والتوزيع. الجزائر. 2010. ص 57.

7 Matthias basedau - alexander stroh, Measuring party institutionalization in developing countries : a new research instrument applied to 28 african political parties, **GiGA working paper**, Germany, N° 69, February 2008, Page 05-06.

8 بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 21.

9 إسماعيل حسن حفيان، مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية، الطبعة الأولى، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص ص 26-27.

10 Frederique chadel, Penser le changement dans les partis politiques le processus d'institutionnalisation au partido popular, **Review of Institut de sciences politiques sociales**, Barcelona, WPn° 192, 2001, Page 09.

11 Matthias basedau , alexander stroh, OP-CIT, page 07.

12 Frederique chadel, OP-CIT, page 13.

13 جمعية الشؤون الدولية بالأردن، مؤسسة العمل السياسي بالأردن، تاريخ الزيارة: 2017/05/13، الساعة 14:52، <http://www.wac-jo.org>

14 بوحنية قوي، دينامية الحراك الحزبي في الدول المغاربية (دراسة في عجزأداء الأحزاب بالجزائر)، دفاतर السياسة والقانون، ورقلة، عدد خاص، أفريل 2011، ص 110.

15 بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 119.

16 Matthias basedau - alexander stroh, OP-CIT, page 12.

17 مصادر نتائج الانتخاب حسب السنوات: الجريدة الرسمية عدد 40 في 11 يونيو 1997/ الجريدة الرسمية عدد 43 في 23 يونيو 2002 / الجريدة الرسمية عدد 45 في 11 يوليو 2007/ الجريدة الرسمية عدد 32 في 26 مايو 2012 / الجريدة الرسمية عدد 34 في 07 يونيو 2017.

18 أسماء الأمناء العامون لحزب جبهة التحرير الوطني محمد خيضر- 1962 أحمد بن بلة -1963 شريف بلقاسم -1965 فايد أحمد -1967 شادلي بن جديد -1979 عبد الحميد مهري -1992 بوعلام بن حمودة -1996 علي بن فليس -2001 عبد العزيز

بلخادم-2005 عمار سعيداني-2013 جمال ولد عباس 2017.

19 تولى الأمانة أيضا لفترة مؤقتة عبد القادر بن صالح من سنة 2013 ثم قدم استقالته في سنة 2015 من أجل تهدئة الأوضاع نظرا لكثرة المطالبين برحيله ليعود احمد أويحي من جديد لقيادة الحزب سنة 2015.

20 صوت الأحرار، رشيد عساس لصوت الأحرار عدد منخرطي الأفلان ارتفع ب33 بالمئة في 2014، تاريخ الزيارة 31 ديسمبر 2017، الساعة 12:30:122578/alahrar/djazairss.com/www

21 إدريس عطية، غياب روح الديمقراطية داخل الأحزاب يؤدي إلى الانشقاقات، جريدة المقام، الجزائر، العدد 106، بتاريخ 21 جويلية 2013، ص 03.

22 فريد هباز، انشقاقات الأحزاب صناعة ذاتية، *جريدة المقام*، الجزائر، العدد 106، بتاريخ 21 جويلية 2013، ص 03.

23 طاهر حليسي، الأرندي يد السلطة التي عاقبت الأفلان، جريدة الشروق، الجزائر، العدد 5018، بتاريخ 23 فيفري 2016، ص 06.

²⁴Nathan Kelly- Thomas Volscho, **The Politics of Oligarchy: (taxation, financial regulation, power resources, and the Super-Rich in the United States 1918- 2012)**, University of Iowa inequality review, 30 May 2014, page 08.

25Nathan Kelly- Thomas Volscho, OP-CIT, page 08.

26 بودفع علي، نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، العدد الثامن، 23 جوان 2016، ص 02.

27 بن عمير جمال الدين، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 172.

28 كهينة.ب/ نزيهة.م/ خميسي.ع/ رخيطة.إ. قادة الأحزاب لا يتنازلون عن الكرسي إلا بالمؤامرة أو الأجل الإلهي، جريدة المقام، الجزائر، العدد 102، بتاريخ 16 جويلية 2013، ص 02-03.

29 بودفع علي، نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي (الجزائر أنموذجا)، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، السنة الثامنة، 23 جوان 2016، ص 08.

30 سليم قلاله، ينبغي على الحزب قيادة مشروع للتوعية بالتداول، جريدة المقام، الجزائر، العدد 102، بتاريخ 16 جويلية 2013، ص 03.

³¹ Josh Maiyo, **political parties and intra-party democracy in east Africa from representative to participatory democracy**, Thesis master of philosophy in african studies, Leiden University, Netherlands, August 2008, Page 06.

32 حازم العقيدى، ديمقراطية الاحتلال: الصحافة في ظل الاحتلال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 53.

33 محمد الصغير قارة، المرجع السابق، ص 03.

34 ميلود بلقاضي، الأحزاب المغربية بين خيار مأسسة التيارات والانشقاق، 24 فبراير 2014، الساعة: 16:30، موقع الجريدة الإلكترونية هسبريس: <https://www.hespress.com/writers/144321.html>

35 Norris Pippa, Building political parties: Reforming legal regulations and internal rules, **Report for international IDEA**, Stockholm, 05 January 2005, Page 15.

36 Frédérique Chadel, OP-CIT, Page 11.

37 الغول وهيبة، الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 95.

38 Norris Pippa, OP-CIT, Page 05.

39 هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 41-44.

40 حفافصة نريمان. مبدأ الحياد الإداري والعملية الانتخابية في الجزائر. مجلة آفاق للعلوم. الجلفة. العدد السادس. 2017. صفحة 228.

41 هالة محمود عبد العال، المرجع السابق، صفحة 44.

42 عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد (تعريفه، صوره، علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى). الجزء الأول، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 33.

43 Kevin Casas-Zamora, Marcin Walecki, Jeffrey Carlson, **Political Integrity and Corruption**, An International Perspective, International Foundation for Electoral Systems, Washington, 2007, Page 04.

44 سمير التنير. الفقر والفساد في العالم العربي. الطبعة الأولى. دار الساق للنشر والتوزيع. لبنان. 2009. صفحة 33.

45 Kevin Casas-Zamora, Marcin Walecki, Jeffrey Carlson, OP-CIT, Page 05.

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1/ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

2/ إسماعيل حسن حفيان، مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

3/ حازم العقيد، ديمقراطية الاحتلال: الصحافة في ظل الاحتلال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

4/ عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد (تعريفه، صوره، علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)، الجزء الأول، دار نهضة

مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

5/ هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

6/ محمد بوضياف. الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية. دار المجدد للنشر والتوزيع. الجزائر. 2010.

ثانيا: المقالات

7/ أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 04، 2006، صفحة 124.

8/ بوحنية قوي، دينامية الحراك الحزبي في الدول المغاربية (دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، عدد خاص، أبريل 2011.

9/ بودفع علي، نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، العدد الثامن، 23 جوان 2016.

10/ بودفع علي، نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي (الجزائر أنموذجا)، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، السنة الثامنة، 23 جوان 2016.

11/ حفافصة نيمان. مبدأ الحياد الإداري والعملية الانتخابية في الجزائر. مجلة آفاق للعلوم. الجلفة. العدد السادس. 2017.

12/ إدريس عطية، غياب روح الديمقراطية داخل الأحزاب يؤدي إلى الانشقاقات، جريدة المقام، الجزائر، العدد 106، بتاريخ 21 جويلية 2013.

13/ فريد هباز، انشقاقات الأحزاب صناعة ذاتية، جريدة المقام، الجزائر، العدد 106، بتاريخ 21 جويلية 2013.

14/ طاهر حليسي، الأرندي يد السلطة التي عاقبت الأفلان، جريدة الشروق، الجزائر، العدد 5018، بتاريخ 23 فيفري 2016.

15/ كمينه.ب/ نزيمة.م/ خميسي.ع/ رخيعة.إ. قادة الأحزاب لا يتنازلون عن الكرسي إلا بالمؤامرة أو الأجل الإلهي، جريدة المقام، الجزائر، العدد 102، بتاريخ 16 جويلية 2013.

16/ سليم قلالة، ينبغي على الحزب قيادة مشروع للتوعية بالتداول، جريدة المقام، الجزائر، العدد 102، بتاريخ 16 جويلية 2013.

17/ سمير التنير. الفقر والفساد في العالم العربي. الطبعة الأولى. دار الساق للنشر والتوزيع. لبنان. 2009.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

18/ توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

19/ بن عمير جمال الدين، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

20/ الغول وهيبة، الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

رابعاً: مواقع الانترنت

21/ جمعية الشؤون الدولية بالأردن، مؤسسة العمل السياسي بالأردن، تاريخ الزيارة: 2017/05/13، الساعة 14:52: <http://www.wac-jo.org>

22/ صوت الأحرار، رشيد عساس لصوت الأحرار عدد منخرطي الأفلان ارتفع بـ 33 بالمئة في 2014، تاريخ الزيارة 31 ديسمبر 2017، الساعة 12:30: <https://www.djazairess.com/alahrar/122578>

23/ ميلود بلقاضي، الأحزاب المغربية بين خيارين: تأسيس التيارات والانشقاق، 24 فبراير 2014، الساعة: 16:30، موقع الجريدة الالكترونية هسبريس: <https://www.hespress.com/writers/144321.html>

قائمة المراجع الأجنبية:

1/ Tahir Kilavuz, Algeria (Country Report Based on Data 1962-2012), **V-Dem Country Report Series**, University of Gothenburg, N° 08, October 2015.

2/ Matthias basedau - alexander stroh, Measuring party institutionalization in developing countries : a new research instrument applied to 28 african political parties, **GiGA working paper**, Germany, N° 69, February 2008.

3/ Frederique chadel, Penser le changement dans les partis politiques le processus d'institutionnalisation au partido popular, **Review of Institut de sciences politiques sociales**, Barcelona, WPn° 192, 2001.

4/ Nathan Kelly- Thomas Volscho, **The Politics of Oligarchy: (taxation, financial regulation, power resources, and the Super-Rich in the United States 1918- 2012)**, University of Iowa inequality review, 30 May 2014.

5/ Josh Maiyo, **political parties and intra-party democracy in east Africa from representative to participatory democracy**, Thesis master of philosophy in african studies, Leiden University, Netherlands, August 2008.

6/ Kevin Casas-Zamora, Marcin Walecki, Jeffrey Carlson, **Political Integrity and Corruption**. An International Perspective, International Foundation for Electoral Systems, Washington, 2007.

7/ Norris Pippa, Building political parties: Reforming legal regulations and internal rules, **Report for international IDEA**, Stockholm, 05 January 2005.